توصيات مجموعة المساحة المدنية لمؤتمر بروكسل الرابع

لدعم مستقبل سوريا والمنطقة

Brussels IV Conference 2020

لقد بذل المجتمع المدني السوري طيلة الأعوام السابقة، جهودًا حثيثة في مجال الدعم الإنساني والإغاثي، ولكن للأسف، تبقى هذه الجهود مرهونة بتداعيات الحرب، وعرضة للتدمير في أي لحظة وعلى يد أي طرف من أطراف النزاع، وكذلك الأمر كانت المساحات المدنية تتقلص بل وتتلاشى نوعا ما فلا صوت مدني يعلو صوت البندقية، وهذا ما أثر سلبًا على قدرة المجتمعات على التعامل مع بعضها البعض وبناء علاقات ثقة وتفاهم تساعد جميع مكونات الشعب السوري على اختلاف انتماءاتهم و عقائدهم على تخطي الحواجز كافة، ولا يمكننا أن نغفل أن هذا العامل قد كان وما زال من أهم المحركات الأساسية للنزاع السوري، حيث أن المجتمعات السورية لم يكن لديها القدرة الكافية على خلق مساحات مدنية من التفاهم والحوار والثقة فيما بينها، فذهبت بذلك ضحية لأعمال التطرف والاقتتال، ممزقة أي طوق نجاة جمعي يحافظ على النسيج الاجتماعي.

لم تشهد سوريا في تاريخها الحديث منذ الاستقلال سوى ثلاث مراحل قصيرة جداً للسياسة المدنية، وإن كانت في طورها الأولي المتمثل بحكم مدني ليس إلا . والمقصود بالسياسة المدنية، تلك السياسة القائمة على «بنية تحتية» عمادها المجتمع المدني ومؤسساته وفاعلياته وأفراده، والتي هدفها طرد الحرب خارج «المدينة»، أي الدولة، وخارج «المدنية»، أي خارج منظومة العلاقات الناظمة للمجتمع/المجتمعات المحلية
وهذه هي الفرصة تسنح مرة أخرى للمجتمع المدني السوري لأن ينبعث من جديد فقد عملت الكثير من المنظمات وبدعم أوروبي على إعادة أحياء الدور المدني والحياة السياسية المدنية إلا أن هذه الجهود لازالت ضعيفة ولازال دعمها قاصرا.

إن المجتمع المدني ليس مجتمعا لا سياسيا محضا، ولا هو مجتمع منفصل وبعيد عن السياسة، بل إن الموقف السياسي العام والرأي السياسي الخاص لا يمكن تجاوزهما في أي عمل انساني مهما كانت صفته. لكن يبقى أن السياسة في مؤسسات المجتمع المدني لا تتمثل كعمل والتزام سياسي، ولا يجب أن تكون كذلك، فالسياسة هنا ليست عملاً نضالياً ولا تمذهباً ولا ايديولوجيا، ومن الخطأ أن تنضوي تحت أي عمل حزبي ضيق، أو أن تكون السلطة إحدى أهدافها كما هو الحال في العمل السياسي .هنا بالضبط يفترق العمل السياسي عن العمل المدني، ليصبح الحقل المدني هو حقل حماية المجتمع ومؤسساته المدنية من التسيس الضيق والتمذهب السياسي، وبذلك يحافظ المجتمع المدني على استقلاله، ويحمي نفسه من أن يصبح أداةً بيد السياسيين هدفها السيطرة والسلطة بشكل رئيس ومكّون، ولكنه في الوقت ذاته لا يبقى مجتمعا معزولا عن السياسة ومفصولاً عنها بإطلاق، بل إنه لا يمكن لأي سياسة وأي مشروع سياسي أن يُمرر على السوريين عندما يكون المجتمع المدني حاضراً وقوياً وفعالاً، ولا خوف على سوريا من التآمر الخارجي، ولا من شكل النظام السياسي القادم، عندما يكون الأساس المدني صلباً ومتنوعاً ومستعداً للمراقبة والمتابعة والمحاسبة.

وفي هذا الإطار وتحضيرا لانطلاق مؤتمر بروكسل الرابع لدعم مستقبل سوريا والمنطقة اجتمعت مجموعة من الناشطات \الناشطين المدنيات\ المدنيين السوريات \السوريين المهتمات\ المهتمين بأمر السياسة المدنية وشؤون المساحة المدنية السورية وخلصت اجتماعاتهم الى التوصيات التالية:

- أن يكون الاتحاد الأوروبي شريكا داعما للسياسية المدنية في سوريا من خلال دعم التحول الذي يقوده المجتمع المدني السوري للسياسة المدنية وحماية المساحات المدنية وضمان هذا الحق في عملية صياغة الدستور التي تتم حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة.
- التركيز على مصالح السوريين وأهميتهم كبشر وتنوعهم الفردي والجماعي، قبل أي اعتبار آخر وخاصة المشاريع الخارجية المرسومة لها، حيث أن البشر هم البوصلة وهم الهدف.
- التأكيد على أن كرامة السوريين وحريتهم وأمنهم هو ما يجب أن يبقى الأولوية المطلقة لأي سياسة أو مشروع سياسي سوري، وليس سوى سياسة مدنية يمكنها أن تحترم تنوع السوريين، وتقاوم مدنياً المشاريع السلطوية العسكرية الميليشيوية لتفتيتهم، وتساهم معهم ومن خلالهم في إعادة بناء الدولة المدنية الديمقراطية على عقد اجتماعي سياسي جديد.
- دعم الاستراتيجيات والخطط التي من شأنها تطوير المجتمع المدني السوري وتهيئة ناشطاته وناشطيه من خلال مشاريع رفع قدرات مشتركة تكون عابرة لكل خطوط النزاع وجغرافياته فالمجتمع المدني السوري معني بكل مواطن سوري.

- تعزيز الدور الرقابي للمجتمع المدني السوري على عمليات التمويل والدعم وتحويل الأموال وفي كافة المسارات السياسية المتعلقة بعمليات التفاوض والحل السياسي وعملية الانتقال السلمي للسلطات.
- ضرورة اتخاذ الاتحاد الأوروبي موقف واجراءات لحماية الناشطات والناشطين المدنيين ودعم كل آليات الحماية اللازمة لهم لتأدية عملهم على القانوني أولا وعلى كل الصعد الأخرى.
- دعم المشاريع التي من شأنها تعزيز عمليات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في المساحات المدنية السورية.
- تقديم كل الدعم اللازم للجهات والمنظمات الافراد من ذوي الاعاقة ومصابي الحرب من اجل ان يمارسوا دورهم الفاعل في رسم السياسات المدنية وتراعي دمج هذه الفئة في المجتمع وطرح قضاياهم من خلال المساحات المدنية كافة.
- دعم المبادرات والمشاريع المدنية في المناطق خارج سيطرة النظام وعدم تسيس الدعم بحجة سهولة مراقبته بالرغم من قضايا الفساد.
- تقديم كل الدعم (مادي وتوعية وبناء قدرات) للبنى المجتمعية المحلية الصغيرة (Grassroots) وخاصة الشبابية منها فهي فاعل رئيسي في تنفيذ وتطبيق اي حل شامل وعادل ومستدام في مسار السلام، فهم من سيقوم بالانتخاب والتنفيذ وغير ذلك وهي التي تبقى عند تحول سلطات الأمر الواقع وذلك من خلال إعادة النظر لشروط المنح الصعبة والمعايير الواجب توفرها لدعم هذه البنى كما أن دعمها لا يؤدي إلى استفادة سلطات الأمر الواقع كون دعمهم بسيط ودون تجهيزات فيها مطامع.
- لابد من تقديم الدعم اللازم للمناطق مهملة الدعم وبالتحديد مناطق الشمال الشرقي وشمال الفرات فهي مناطق سورية مثلها كمثل غيرها من المناطق التي تتلقى الدعم من الاتحاد الأوروبي.
- دعم كل الجهود الرامية لإنتاج رؤية وتصور سوري مدني شامل (سياسة مدنية سورية واضحة) والعمل على ميثاق شرف شامل للعمل المدني في سوريا.
- دعم وتعزيز الجهود الرامية لخلق مؤسسات وكتل مدنية حقيقية قادرة على التواصل المباشر مع المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي.
- أكد المجتمعون على ضرورة تبني الاتحاد الأوروبي لمنهجية Localization of aid.
- توسيع وزيادة المساحات المدنية السورية ما أمكن وزيادة دعم المنتديات المدنية والنقابات والفرق التطوعية.
- المساعدة على تخطي بعض التحديات التي يواجهها المجتمع المدني السوري المتمثلة في:

1 - توفير آليات وقنوات شفافة للتواصل بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني السوري.

2 - زيادة فرص التواصل والالتقاء والتشبيك بين الناشطات والناشطين المدنيين من مختلف المناطق وتشميلها جميعا الأمر الذي يعزز الحوار المدني الحر بينهم.

3 - الانتباه على الإجراءات التي من الممكن أن تتخذها أي سلطة داخل سوريا أو خارجها بحجة وباء كورونا المتفشي والتي من شأنها تقليص المساحات المدنية الحرة فقد يتم استغلال الظرف الحالي وبحجة الوباء لاتخاذ مثل هذه الإجراءات.

4 - وصول المجتمع المدني أفرادا ومنظمات للفهم الكامل للمتغيرات التي تحصل على كامل الجغرافيا السورية الأمر الذي يمكنه من لعب دوره المحوري في السلام والحلول المستدامة وقيادة السياسة المدنية المنتظرة.

5 - غياب البوصلة المدنية السورية الجامعة عند بعض الناشطين السوريين وتغيير الصور النمطية التي ترسم تبعا للمناطق التي يأتي منها المشاركين الأمر الذي يعيق الوصول لمجتمع مدني ناضج.